# دور العمل الجمعوي النخبوي في تفعيل المواطنة في المجتمع الجزائري

***The role of the elite and associative work in activating citizenship in the Algerian society***

طالب الدكتوراه/ عبد الله رقيق[2،1]، الأستاذ/ منير صوالحية [1]

[1]جامعة تبسة، (الجزائر)

[2]المؤلف المراسل: abdallah.reguig@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2019/07/09 تاريخ القبول للنشر: 2019/09/28 تاريخ النشر: 2020/09/28

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ باجي بن عودة (المركز الجامعي البيض) اللغة الإنجليزية: د./ نورة أبرسيان (جامعة بومرداس)

**ملخّص:**

تعتبر فكرة المواطنة من الأفكار والمبادئ التي ناضل من أجلها كثيرون بعد تطور فكرة المجتمع المدني في الدولة الحديثة، ولعل أبرز فئات هذا الأخير هي النخبة الجامعية المثقفة التي هدفت هذه الدراسة الى تقصي دورها في تنمية وتفعيل قيم المواطنة و محاولة بناء تصور واضح للمعنى الحقيقي له.

وفي ظل الأحداث السريعة والمتلاحقة التي تمر بها كل دول العالم بصفة عامة، ودول المنطقة العربية والإسلامية بصفة خاصة، وأمام هيمنة أفكار العولمة على كل مجالات الحياة المجتمعية خاصة تلك المتعلقة بمسألة الهوية والانتماء، أخذت مسألة المواطنة تبرز كمتغير سوسيولوجي يحوي مؤشرات متباينة، ويطرح عدة إشكالات مرتبطة أساسا بأدوار مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية وتأثيرها المباشر والواضح على فكر المواطنة لدى الأفراد.

سنحاول خلال هاته الورقة البحثية تقديم تصور مستفيض لأدوار العمل النخبوي باعتباره واحدا من الآليات المعترف بها كفاعل وشريك في تفعيل قضايا المجتمع خاصة ما ارتبط بفكرة تفعيل المواطنة من خلال أنشطة الجمعيات السياسية ضمن المجتمع المدني الذي يحتويها.

**الكلمات المفتاحية:** العمل النخبوي؛ النخبة؛ المواطنة؛ الجمعية؛ المجتمع المدني.

***Abstract:***

*The idea of citizenship is one of the ideas and principles for which many have struggled after the emergence of the idea of civil society in the modern state. Perhaps one of the most prominent categories of this modern state is the academic elite which is targeted here in an attempt to explore its role in developing and activating the values of citizenship, and try to build a clear perception of its true meaning.*

*In light of the rapid and successive events which are experienced all over the world, in general, and the Arab and Muslim countries, in particular, along with the prevailing ideas of globalization on all aspects of community life, namely those related to identity and belonging, the issue of citizenship has emerged as a*

*sociological variable containing different indicators, mainly related to the roles of formal and informal civil society organizations, and their direct and clear impact on the individuals' thinking of citizenship.*

*In this context, this research paper will try to present an extensive picture of the roles of the elite work which is recognized as a prominent mechanism in activating society issues, and related issues to the idea of activating citizenship through the activities of the political societies within the civil society.*

***Key words:*** Elite work; Elite; Citizenship; Society; Civil Society.

**مقدّمة:**

لقد عاد إلى الواجهة مفهوم المجتمع المدني بكل حمولته التي ساهمت في تشكيل بنيته على مر التاريخ، فأصبح بذلك مؤشرا قويا في تصنيف المجتمعات الجيدة، وفي دفع عجلة التنمية على أنواعها، والتي تشكل المواطنة أحد ركائزها ومقوماتها.

وبذلك أصبحت المواطنة من المفاهيم المركزية الجامعة التي يندرج تحتها كثير من المفاهيم والقضايا المتعلقة بالتطور الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات العامة، كما ينطوي على فكرة توزيع عوائد التنمية وعلى حقيقة وجود مشروع وطني أو توافق عام يرتبط على نحو وثيق بقضايا الوحدة الوطنية والأداء الوطني وكذلك بتفنيد الهوية والانتماء، وهذا ما يفسر عودة المجتمع المدني للاضطلاع بأدواره التاريخية، من تنشئة للمواطن ومشاركة يومية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكذا مراقبة وتقييم السياسات العمومية لاقتراح بدائل من شأنها تقويمها وتفعيلها في الأخير.

ولم تعد اليوم كما هو معروف مسألة تفعيل المواطنة مسؤولية الجهات الرسمية فقط، أين يكون للمواطن دورا أساسيا في صنع السياسات العامة على اختلافها، وهنا يبرز جليا دور المجتمع المدني الذي يُعبر في صميمه عن الجمعيات المستقلة والطوعية والهادفة لتحقيق الصالح العام على اعتبار أنها ليست منظمات ربحية، والتي تقوم بدور تهيئة وتدريب هذا المواطن من أجل أن يكون مواطنا فعالا، يساهم في نقل علاقته بالسلطة على أساس المواطنة، مما من شأنه أن يُجذر مختلف القيم التي تطرحها عملية التنمية من مشاركة اجتماعية فعلية، وثقافة تحمل في وعيها الصالح العام، وكذا تنمية لروح التضامن والشراكة، والذي بدوره يساهم في خلق استقرار اجتماعي ثابت للدولة و المجتمع على حد سواء، ويساهم في نهضتها ونموها، هذه النهضة التي تسعى ورائها مختلف دول العالم بنسب متفاوتة بين العالم المتقدم وبلدان العالم الثالث التي هي بأمس الحاجة إليها، والتي يعتبر المجتمع الجزائري واحدا منها.

وقد برزت الجمعيات كامتداد لإرث اجتماعي منبثقا من هياكل المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات، وهي بلورة لتنظيم جماعي ولحاجيات المجتمع، كما تمثل الجمعيات اليوم فضاءات لممارسة الحرية والمشاركة المواطنة وخلق للمبادرات الجماعية ولتجسيد قيم التضامن، فضاءات تتزايد أهميتها في المجتمعات الحداثية بقدر تراجع التماسك الاجتماعي، وتزايد حدة الإقصاء الاجتماعي وتهميش لشرائح واسعة من الأفراد وتعرضهم للهشاشة الاجتماعية، بفعل عجز هذه المجتمعات عن المزاوجة بين التنمية الاجتماعية من جهة، وبين تحقيق الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى.

وسوف نحاول الاجابة على الاشكالية التالية: فيما يكمن دور العمل النخبوي لتفعيل المواطنة في المجتمع الجزائري؟

## المحور الأول

## قراءة سوسيولوجية لمفهوم المواطنة كفكر مجتمعي

إن السير العادي الذي تشهد مخاضه عملية التنمية الاجتماعية لأي مجتمع يجعل من البحث في مسبباتها ودوافعها أولوية لدى كل الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية، خاصة بعد أن أصبح المواطن يشكل محور هذه العملية وما يستحضره ذلك من حتمية قدرته على المشاركة المجتمعية بفعالية واستمرارية، ولعل هذا الدور أصبح لصيقا أكثر بفكرة المواطنة وما تحويه من قيم: الشراكة، التضامن، احترام الرأي الآخر، خدمة الصالح العام، التسامح وكذا التداول و تكافؤ الفرص.

**أولاً- المواطنة:**

**1- قراءة تحليلية للمفهوم:**

**أ- المواطنة لغة:**

جاء في لسان العرب: "أن المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن المنزل تقيم به وهو "موطن الانسان ومحله"، وطن يطن وطناً: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطناً، توطن البلد :أتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الانسان ولد فيه أم لم يولد، وتوطنت نفسه على الأمر: حملت عليه، والمواطن جمع موطن: هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب(ابن منظور، 1968، ص 451).

فالمواطن حسب هذا التعريف هو الإنسان الذي يستقر في بقعة ارض معينة وينتسب إليها، أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الوالدة أو التربية.

**ب- المواطنة اصطلاحا:**

المواطنة (Citizenshi): هي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود، وترسم الخطط وتوضع الموازنات. (بدوي، 1982، ص ص60-62). كما عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "عالقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العالقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة". (الكواري،2001، ص147).

وقد عرفتها موسوعة كولير الأمريكية: بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما. (الدجاني، 1999، ص 5)، أما الموسوعة العربية العالمية فإنها تعرف المواطنة على أنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن. (الموسوعة العربية العالمية، 1996، ص 311).

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون. (غيث، 1995، ص 56).

المواطنة هي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك، ويُنظم هذا الشعور اجتماعيا وقانونيا وسياسيا، ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية.

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، على حد وصف (روبرت دال) للممارسة الديمقراطية الراهنة. (الكواري، 2004، ص 77 ).

وتعد المواطنة أوسع مدى من منطوق الكلمة، فالمواطنة مشتقة من الوطن وما دام الوطن هو القضية وهو الأصل، فإن كلمة المواطنة يحتويها إطار أوسع وهو الدولة الوطنية. (الغمري، 2007، 131).

ولقد اقترن مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات مصر والصين والهند وفارس، وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس الحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك أفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات. (الدجاني، مرجع سابق، ص 5 ).

أما في أوربا فيرى علي خليفة الكواري أن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت ساهمت في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة وهي:

- بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

- المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها، وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته.

- حكم القانون: حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك أما تدريجيا – كما في بريطانيا – أو ثوريا كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثل ذلك قمة ( المواطنة ) ( الكواري،2001، ص 66).

- ولقد اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة ومن أبرزهم جون يوري أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا، وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة، جاء فيها إن هناك صورا جديدة ابتدعت للمواطنة وهي:

- المواطنة الايكولوجية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات " مواطن الأرض ".

- **المواطنة الكوزموبوليتانية:** وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.

- **المواطنة المتحركة:** وهي تعني بالحقوق والمسؤوليات للزوار، لأماكن أخرى ولثقافات أخرى. (السيد، 2005، ص 68).

كما إن هناك مستويات للشعور بالمواطنة نذكر منها:

- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والوطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

- شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

- اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه وحركة واحدة. ( أبو الفتوح، 1960، ص 127).

ومعنى ذلك إن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة والوطن والمواطن وإنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في السياسية واتخاذ القرارات

**2- أبعاد المواطنة:**

يتضح من عرض مفهوم المواطنة، أن لها أبعاد متعددة ومتنوعة، توضح في مجملها محتوى المواطنة، ويشير نافع، (نافع، 2005، ص281). إلى أن للمواطنة مبادئ أو أبعاد أساسية، تتمثل في الإحساس بالهوية القومية وحب الوطن، وتمتع المواطن بالمنافع والحقوق التي تؤهله إليها وتمنحه إياها عضويته في جماعة أو مجتمع ما، مع الالتزام بواجبات معينة، مثل إتباع القانون ودفع الضرائب واحترام حقوق الآخرين والدفاع عن الوطن، والاهتمام والمشاركة في الشئون العامة، وقبول القيم الاجتماعية الأساسية.

ويحدد السيد وإسماعيل (السيد، اسماعيل، 2010، ص30) عدة أبعاد للمواطنة هي: البعد السياسي الذى يتجلى في إحساس الفرد بالانتماء إلى الوطن، والبعد الثقافي ويتجلى فيما يوفره الوطن من حقوق تحافظ على الهوية الوطنية وتدعمها، والبعد الاقتصادي ويستهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للأفراد، والبعد المعرفي الحضاري وما يشمله من احترام لخصوصية الهوية الثقافية والحضارية، والبعد المهارى ويقصد به المهارات الفكرية مثل القدرة على التفكير الناقد والتحليل وحل

المشكلات، والبعد الاجتماعي ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم، والبعد الأخلاقي أو القيمي ويعنى إشاعة قيم العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى.

ويجمل سكران. (سكران، 2010، ص 162). أبعاد المواطنة في ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد الإنساني الذى يتطلب نظرة تستند على التسامح، والتعامل مع الآخر بذهنية أخوة المواطنة وأخوة الإنسانية معا، والبعد التنموي لتنمية الوعى السياسي للمواطن كإنسان مسؤول عن المشاركة في الحياة السياسية، وتنمية حس النقد والبحث عن الحقيقة ليكون الخيار عقلانيا، والبعد العالمي بمعنى الانفتاح والاهتمام بمصادر الإنسان والكون والثقافات المختلفة، والعدل والسلام العالميين، مواطنة عالمية تنشد العدل في كل مكان.

**خصائصها:** تنطوي الأبعاد السابقة للمواطنة على مجموعة من الخصائص أو الصفات التي يتعين أن تتصف بها سلوك المواطنة، يحددها لاشين والجمال. ( لاشين، عبد المعز، 2010، ص185). في وعى المواطن بثوابت ومتغيرات الثقافة السياسية، والاهتمام بمجريات الأحداث والتداعيات المرتبطة بها، وأن يكون ذا حسّ نقدى مدركا للمشكلات التي تواجهها بلاده، وأن يظهر تفهمه للآخرين، ويبدى احتراما للسلطة بما يعنى الثقة بالذات والقدرة على ضبط النّفس، وتفعيل الحقوق والواجبات في سلوكه، والاهتمام بقضايا خدمة المجتمع والبيئة، والاهتمام بأخلاقيات حقوق الإنسان وواجباته، وإدراك معنى التسامح في العلاقات بين الأفراد، ومعنى السلام في التفاهم الدولي.

**3- خصائص المواطن الصالح:**

ومن الخصائص الأخرى التي يتعين أن يتصف بها الفرد، ليكون مواطنا صالحا، منها ما يلى:

- **مشاعر الإقدام:** بمعنى أن يتحلى المواطن بالشجاعة التي تمكنه من تقييم أداء من يتقلدون الوظائف العامة، وأن يشارك عن قناعة ورغبة في مناقشة القضايا العامة، وأن يكون له رأى ورؤية في كل ما يجرى، بعبارة أدق: أنّ يمارس المواطن حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الحركة والفعل.

- **مشاعر العدل:** التي تمكنه من أن يدرك ويتبين حقوق الآخرين ويحترمها ويقدّرها ومن ثم لا يغالى ولا يبالغ في حقوقه ومصالحه.

- **مشاعر التحضر والتسامح:** تلك التي تكون واضحة جليّة فيما يصدر عنه من قول أو فعل حيال كل المواقف، وعلى الخصوص في علاقته بالآخرين.

- **مشاعر التضامن والولاء:** بمعنى أنّ يبدى أعلى درجات التآزر والتآخي مع الآخرين، بما ينطوي عليه ذلك من إحساس بالانتماء للوطن والمواطنين، فهو واحد منهم ومعهم ولهم.

- **الانتماء:** الانتماء هو النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى، (راتب، 1999، ص 57)، وعلى الرغم من أن مفهوم الانتماء الاجتماعي يعاني من التعقيد والغموض، فإنه يُعدّ من أكثر المفاهيم تداولا في الأدبيات السوسيولوجية والتربوية المعاصرة، ويميل الباحثون في علم الاجتماع إلى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما:

العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، ثم العامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة، فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء يعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء. (وطفة، 2003، ص133).

**4- مقومات المواطنة وحقوق الأفراد:**

تستند المواطنة على مجموعة من المقومات الأساسية المحققة لها، والمقومات متطلبات يتعين توافرها للتمسك بسلوك المواطنة، وغياب هذه المقومات أو وجود قصور في بعضها، يؤثر بطبيعة الحال على تمسك الأفراد بقيم ومبادئ المواطنة، ويمكن تحديدها في خمسة مقومات أساسية هي: الضبط الاجتماعي، والحقوق، والواجبات، والمشاركة الاجتماعية، والديمقراطية، حيث تمثل هذه المفاهيم في مجملها عناصر أو مقومات أساسية للمواطنة لا تستقيم بدونها:

- **الضبط الاجتماعي:**

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، لتربية الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره وقيّمه، وهذه العملية موجودة منذ القدم في كافة المجتمعات البشرية لأنها عملية ملازمة لهذه المجتمعات واستقرارها واستمرارها، ويقع على عاتق الدولة أو السلطة القائمة هذا الضبط الاجتماعي لتحقيق تماسك أفراد المجتمع من خلال التوازن بين ممارسة السلطة وتحقيق العدالة، كما يتحقق الضبط الاجتماعي بقبول الأفراد طواعية للقيّم والمعايير الاجتماعية السائدة، والحرص على التمسك بها لتكوين هُويّة مميزة للمجتمع، حيث يعدّ الإحساس بهذه الهوية متطلب أساسي من متطلبات المواطنة.

- **التمتع بالحقوق:**

الحقوق روابط قانونية يستأثر بموجبها منفردا بالتمتع أو الحصول على شيء، أو اقتضاء أداء من غيره لتحقيق مصلحة له يحميها القانون، وكل حق يقابله التزام يقع على عاتق شخص أو عدة أشخاص أو يكون عام يلتزم بموجبه سائر الأفراد باحترام الحق وعدم التعرض لصاحبه، وتتنوع الحقوق، فهي نوعان: سياسية يشارك المواطن بمقتضاها في السلطات العامة، ومنها حق الانتخاب والعضوية النيابية والتوظيف وفق شروط خاصة، وحقوق غير سياسية أو مدنية سواء أكانت عامة تقرر للإنسان كإنسان ولو كان أجنبيا كحق الحياة مثلاً، أم خاصة لها أسباب قانونية وتشمل حقوق الأسرة والحقوق المالية، (مدكور وآخرون،1975، ص235). وتوفير التعليم، وتقديم الرعاية الصحية، والخدمات العامة، وكفالة الحرية الشخصية وغيرها.

- **الالتزام بالواجبات:**

الالتزام بالواجبات هو التزام اجتماعي وضرورة أخلاقية، تعبر عن القَبول بنظام يخضع الإرادة، ويفرض على الفرد القيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل أخر، بغية التوافق بين سلوك الفرد وبين القيم والمعايير الاجتماعية المقبولة، والواجبات متعددة مثل احترام القانون، ودفع الضرائب، وأداء الخدمة

العسكرية، والولاء للوطن والدفاع عنه، والالتزام بالمعايير الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبصفة عامة فما من حق إلا ويقابله واجب، وتتحقق المواطنة الفعالة للفرد من خلال تحقيق العدالة والتوازن بين ما يتقرر من حقوق وواجبات.

- **المشاركة الاجتماعية:**

فالمشاركة على الصعيد الاجتماعي تكون إما مجرد الانتماء إلى الجماعة أو العمل الفعال داخلها في إطار الممارسة الاجتماعية الشاملة، وتتنوع أشكال ودرجات المشاركة مثل التعاون، والمساعدة، والتضامن، والتكيف، والتصحيح المتبادل، والقبول، والخضوع، كذلك يمكن التمييز بين مستويات مختلفة من المشاركة مثل المشاركة في جماعة واحدة أو عدّة جماعات، وقد تتضح المشاركة في علاقة الفرد بالمجتمع ككلّ ومع مختلف قطاعاته، وتكون المشاركة الاجتماعية في مثل هذه الحالة مشاركة في الحياة الاقتصادية والثقافية والمسئوليات المدنية والسياسية.

وإقبال الفرد طواعية على المشاركة الاجتماعية الفعالة يعبر عن صدق انتمائه الذي هو أساس المواطنة. (ذبيان وآخرون، 1990، ص415).

- **الديمقراطية وحرية الرأي:**

حرية الرأي وتقريره وكفالته وحمايته حقّ لكلّ مواطن في أي مجتمع، وفي هذا السياق يقول كانت Kant: هناك التزام أخلاقي بالانتماء للمجتمع والامتثال لقوانينه، وفي نفس الوقت اعتراف الدولة بحق المواطنين وحريتهم في التعبير عن آرائهم وتقرير مصيرهم، وتحديد ما هو صالح لهم.( Longstaff, 1998, PP) 96-107.

ويقول "جون ديوى John Dewey تحمل الديمقراطية في طياتها احتراما لذاتية الفرد، وتمنحه فرصة الاستقلال، والأخذ بزمام المبادرة في تسيير دفة التفكير، وأن الديمقراطية تتضمن ما هو أكثر من شكل الحكم، إنها أولا وقبل كل شيء نظام وأسلوب من الحياة المشتركة، ومن الخبرة المقترنة بالاتحاد والتعاون والتفاهم المشترك بين أفراد المجتمع.

**المواطنة وحقوق الأفراد:** من أهم ما يرتبط من حقوق للأفراد بالمواطنة نجد (آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية، 1991، ص 138):

**المواطنة عدل وإخاء:** حيث تؤسس المواطنة لمفهوم الحقوق والواجبات وفق مبدأ الارتباط بوحدة الانتماء واللّغة والمشاعر، والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون، فأهم ما تسعى إليه المواطنة أن تكون للمرء حقوق وواجبات سياسية واجتماعية واقتصادية تستند إلى معايير وقواعد حاكمة تضبط هذه الحقوق، وتسعى إلى ترسيخ التوازن بين جميع أفراد الوطن بدون تمييز.

**المواطنة حرية:** تتأسس المواطنة على مفهوم الحرية الواعية والأخلاق المنضبطة والملتزمة بقوانين تحاسب بحزم كل خروج على الشرعية أو التعدي على حقوق الآخرين، وهى حرية يمارسها أبناء الوطن بشكل ديمقراطي منتظم يعي كل التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية.

المواطنة قيّمة أخلاقية وإنسانية راقية: المواطنة هي قيّمة أخلاقية وإنسانية راقية، ومن ثم فهي انتماء موضوعي وأصيل يقيم الحق والخير، فالمواطنة بهذه المفاهيم الأخلاقية لم تعدّ مجرد دلالة تعبر عن قوانين وحدود جامدة تمثل أطر الحياة داخل الدولة وإنما هي ارتباط فكرى ووجداني بروح هذه القيم والقوانين.

**المواطنة معيار موضوعي:** يصعب أن تتحقق المواطنة بدون الاستناد إلى معيار موضوعي مسؤول يقوم على التفاهم بين أبناء الوطن الواحد، وذلك من خلال الحوار الفاعل والذى يخلق حالة من الاحترام المتبادل للوصول إلى التعايش الإيجابي، وفق رؤية متكاملة يسيطر عليها تكافؤ الفرص.

**المواطنة تقوم على المساواة:** المساواة بوجه عام هي أن يتساوى الأفراد في الحقوق والواجبات، فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة...الخ، وقد استقرت معظم المواثيق الدولية، والدساتير على التمسك بمبدأ المساواة والتأكيد عليه.(خير الدين، 2005، ص ص108- 109)، وأن التركيز هنا على مبدأ المواطنة مهم وضروري في حياتنا المعاصرة لأن هذا المفهوم يستتبع مفاهيم مهمة وضرورية وملحة أصبحت تمثل حجر الأساس لقيام نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والمواطنة بغض النظر عن الطائفة أو العنصر أو الدين وهي مهمة كذلك لقيام مجتمع يتمتع بالسلم الأهلي.

## المحور الثاني

## العمل الجمعوي النخبوي آلية لتفعيل المواطنة

يحتل العمل الجمعوي النخبوي موقعا أساسيا ضمن مساحة اهتمام فئات هامة من المجتمع، ويعتبر رافدا رئيسيا من روافد العمل الجماهيري، سواء من حيث تشكيل إطارات ذلك العمل، أو من حيث حركتيها ومساهماتها من الموقع الخاص بها في تغذية الديناميكية الاجتماعية في أبعادها الثقافية و الإيديولوجية، إضافة إلى كونه مجالا لتأطير تلك الفئات تأطيرا جيدا يسهل عليهم امتلاك الوعي و بطبيعة الأدوار الموكولة لهم في تنمية قيم المواطنة لدى الأفراد.

### أولاً- قراءة تحليلية للمفاهيم: المجتمع المدني، الجمعية، النخبة

#### أ- المجتمع المدني:

إن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحقّ في الوجود، بكل ما يحمله هذا التجديد من معنى، أما إرهاصاته الأولية فتعود إلى بروز النظريات الحقوقية للقرن 17، والمتمثلة أساسا في نظرية التعاقد التي نادى بها طوماس هوبس، جون لوك، جون جاك روسو، مونتيسكيو، ماكس فيبر، باريتو، دوتوكوفيل، لاسويل.

من أهم التعريفات المقدمة لهذا المصطلح التعريف الذي تبنته ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت 1992 الذي جاء فيه: أن المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة و هدفه تحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي، والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية، إلى جانب نشر الوعي الثقافي.

أما هابرماس. (Jurgen , 1977, p394 ) فقد عرف المجتمع المدني على النحو الآتي: يتكون المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات والحركات التي تحتضن وتكثّف وتردد في ذات الوقت الصدى الذي تجده المشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة ببسطها في الفضاء العام السياسي، وهكذا يُشكل النسيج الجمعيات الذي يشرع في إطار الفضاءات العامة المنظمة، والتي تستهدف حل المشكلات الطارئة فيما يتعلق بموضوعات المصلحة العامة.

وعرفته بياتريس رانغوني مكيافيللي رئيسة اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بأنه مجموع المنظمات والجمعيات، والهياكل المنظمة التي يناضل المواطنون في إطارها بشكل فعال سعيا وراء أهداف تتعلق بالمصلحة العامة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو مدني، وهو مجتمع قائم على المشاركة ليس سكونيا بل ديناميكي يتطور باستمرار(La société civile en Amérique Latine , p25).

وقد عرفه محمد عابد الجابري بأنه المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية واستقلال القضاء.

إن المجتمع المدني إذن هو مجموع الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية، الاقتصادية، العائلية، الصحية، الثقافية والخيرية وغيرها، فهو يتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية، فيما يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، مثلما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، فيبقى نطاق المجتمع المدني محصورا في إطار المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

**ب- الجمعية:**

هي مؤسسة اجتماعية وإطار قانوني لتكافل الطاقات والجهود من أجل تحقيق أهداف محددة حسب طبيعة الجمعية، والعمل الجمعي شكل من أشكال العمل العام الموجه لفئات الجماهير الواسعة و ذلك حسب الهدف المجال الذي حدد لهذا العمل، وهي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم.

أما من الناحية السوسيولوجية، فالجمعيات، تنظيمات اجتماعية قائمة على التطوع والاختيار الحر، وهي تنظيمات لم يكن يمثل وجودها، قبل الآن ضرورة ملحة بالنسبة للمجتمع (الأمل. رقم 18 عدد خاص حول ثقافة الجمعيات).

وحسب نوعية مخاطبيها وانطلاقا من مجالها تتحدد طبيعة الجمعية: فقد تكون الجمعية جمعية ثقافية، أو سياسية، أو اجتماعية خيرية، أو اجتماعية مهنية (النقابات)، أو فنية أو مسرحية أو رياضية، وقد تخاطب تبعا لمجالها، فئة محدودة من الناس فتوجه للنخبة أو لفئة معينة، وقد تكون جماهيرية واسعة، وقد تخاطب المثقفين خاصة، كما أنها قد تتوجه نحو الفئة الأميّة، وقد ترتبط بفئات عمرية مختلفة: الأطفال، الكهول، الشباب، الشيوخ، وقد تختار فئة عمرية دون أخرى، وانطلاقا مما سبق ذكره،

فالعمل الجمعوي هو كل إطار ينضوي تحته مجموعة من العاملين من أجل تحقيق هدف مشترك، هو بالأساس عمل تربوي يهدف إلى المساهمة في بناء الفرد، لذلك فهو يضمّ كل الأنشطة الهادفة على غرس المعاني والقيم المنبثقة من عقيدة العاملين فيه على حساب المستويات الفكرية والتصويرية والوجدانية والسلوكية وهو من هذا المنطلق يشتمل على العمل السياسي (الأحزاب، والنقابات، والمنظمات) والعمل الثقافي (الجمعيات، والنوادي الرياضية...).

فالجمعية هي كيان مستقل عن السلطات العمومية تشكل مؤسسة جوهرية في المجتمع الديمقراطي، لا غنى عنها لتوسيع مساهمة الأفراد في مسألة التنمية، ويعتبرها كل من Jean-Louis Laville وRenaud Sainsaulieu أنها تنم على "تجمع العديد من الأشخاص، الذين قرروا الاجتماع من أجل التعاون لحل مشكل ما أو الاستجابة لحاجة، وأما ما يركز عليه هذين الباحثين في سيسيولوجيا الجمعيات في دراستهم للجمعية هو مسألة التعاون الإرادي التطوعي والاشتغال بطريقة حرة، وأن فكرة التعاون تستند إلى ما يطلق عليه الفعل المنظم أو الفعل الجمعي Action collective.

كما أن أهمية الجمعيات اليوم تبرز بشكل جلي في ظلّ الظروف المرضية أو الباتولوجية التي يعرفها المجتمع نتيجة لبرنامج التقويم الهيكلي، وفي ظل العجز العام الذي بدأت تعرفه العديد من المؤسسات الاجتماعية العمومية في تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين. (جسوس، 2002، ص 6).

**ثانياً- الأصول التاريخية للجمعيات:**

مهما كان حاضر الجمعية ومستقبلها، فالمؤكد أن لها تاريخ طويل، وهناك من الباحثين من يعتبر أن الجمعيات تنظيمات قديمة قدم المجتمع البشري، فكل الحضارات القديمة شهدت هذا النوع من التنظيمات.

وإن اختلفت التسميات: تجمعات مهنية، زوايا أو طوائف دينية، جمعيات للمساعدة التعاضدية، وكما توضح أديت ارشمبو التي ركزت في دراستها للجمعيات على بعدها الاقتصادي فإنّ ظهور الجمعيات أو بتعبيرها الجمعيات تنظيمات لا تستهدف الربح كان سباقا بكثير لظهور القطاع الاقتصادي الربحي، الذي لم يظهر إلا في القرن 15. ( بوخريص، 2013، ص 23).

وظهرت الجمعيات منذ المرحلة القديمة في مصر الفرعونية وفي روما وأثينا وغيرها من المراكز الحضرية القديمة كتنظيمات اجتماعية من أجل التعاون والمساعدة المتبادلة بين أفراد الجماعات المهنية، والدينية والإثنية، كما أن القرون الوسطى نفسها لم تخلو من سيادة الروح الجمعوية النشيطة، بفعل تأثير الكنيسة إذ جسدت الحياة المشتركة داخل فضاءات الأديرة، والقائمة على المزاوجة بين العمل الجماعي الديني والدنيوي، غير أن ظهور العمل الجمعوي بالمعنى الدقيق للكلمة، لم يبدأ في فرنسا مثلا إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولم يتحول إلى ظهور رسمي إلا مع مطلع القرن الماضي، فقد شهدت هذه الفترة التاريخية، ظهور الحياة الجمعوية في كل مستويات الحياة الاجتماعية (السياسية، الدينية، الثقافية، المهنية..). وإذا كان الاعتراف بالجمعيات لم يتم إلا بعد الثورة الفرنسية، وبالضبط سنة 1901، فإنّ الترخيص للنقابات بدأ منذ سنة 1884 بفعل نشاط جمعيات العمال.

من خلال ما تمت الإشارة إليه، يتضح أنّ الحياة الجمعوية لها تاريخ ممتد في الزمان إلا أن هذا التاريخ كان حافلا بالمنع والتضييق والصراع، كما أكدت ذلك أديت اشمبو، فالحقل الجمعوي كان مطبوعا بالصراع الطويل والمرير للدولة مع كل أنماط التنظيمات المتمخضة عن المجتمع المدني حيث كان لزاما انتظار القرن التاسع عشر، بل والقرن العشرين من أجل الاعتراف الرسمي والقانوني بحرية الجمعية.

**ج- النخبة:**

**- لغويا:**

تشتق كلمة النخبة في اللّغة العربية من الفعل انتخب أي اختار، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء. فنخبة القوم تعني خيارهم. أما لفظ الصفوة فهو يدل على معنى الخالصة، فاصطفى الشيء أي اختاره أو استخلصه. (ابن منظور، 1968، ص 246).

**- اصطلاحا:**

لقد استخدمت معظم الأدبيات الاجتماعية اسم نخبة او نخب على تلك المجموعات التي تتميز بقدر متباين من النفوذ الى الموارد الاجتماعية من سلطة وزارة ومواقع اجتماعية ومعرفة والتي تتعدد اشكالها بين نخبة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية، دينية، تقنية عسكرية ومجال وصولها الى الوضع الذي تحتله مرتبط بكفاءاتها ومقدراتها الخاصة انّ كلمة نخبة استخدمت في القرن السابع عشر مرادفة لكلمة الصفوة التي كانت تشير لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، وما لبث هذا الاستخدام ان اتسع بالإشارة الى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا النبالة. (بوتومور، ترجمة الجوهرة وآخرون، 1988، ص28).

ويمكن القول بأنّ في كل مجتمع من المجتمعات توجد به نخبة تقوده وتدير شؤونه السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية، العسكرية، لكن طبيعة النخبة وتعداد فئاتها ومراتبها تتغير بحسب المعايير والقيّم الرمزية التي يجلّها المجتمع والقابلة للتعبير بفعل التطور التاريخي، ففي مجتمع بدائي يتصدر السحرة والكهنة وحكماء الهرم الاجتماعي.

كما يشير معجم العلوم الاجتماعية الى أن الصفوة، والتي يطلق عليها أحيانا عليّة القوم أو الأعيان، بأنها أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما، أو الانتساب الى الصفوة يتم اكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات، حيث ان الأفراد المنحدرين من أسلاف تنتسب الى بعض الطوائف أو بعض أصحاب الامتيازات، يتمتعون بنفس المركز بمقتضى حقّ الميلاد، في حين أنّه في المجتمعات التي تسودها المنافسة الحرّة، نلاحظ حركات صعود الأفراد الذين يتمكنون من الارتقاء الى مراكز يُنظر اليها باعتبارها مرتفعة، وينجح بذلك هؤلاء الأفراد الى الانضمام الى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه. (نعمان، 2010، ص 116).

من جهته حدد "جير روشيه Rocher.G "مفهوم النخبة اعتمادا على التحليلات الكثيرة لعلماء اهتموا بتحديد مفهومها على النحو التالي: الصفوة تضم أشخاصا وجماعات، والذين بواسطة القوة التي

يمتلكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أم بالأفكار، والإحساسات والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعارا لهم .وعليه فالنخبة أو الصفوة كما سيتم استخدامها في هذا المقال، كما أن الأدبيات الحديثة التي سادت تنظيم الدول تشير إلى أن الصفوة هم أيضاً النخبة السياسية التي تفرزها العملية الانتخابية وبما يسمى المنتخبين، وقد لاقت النخبة تعريفات واختلافات عديدة جاءت نتيجة للتطور الزمني والاجتماعي من جهة وللاختلافات التي عرفتها المدارس الفكرية من جهة ثانية فانّ الباحث يبقى دائما مطالبا بتعريف إجرائي يستند إمّا إلى تعريفات اصطلاحية أو لغوية ولكنه في الأخير يعبر عن مضمون فكرته أو سياق بحثه الذي سيمضي فيه.

( الشيمي، 2010، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=227805)

**ثانياً- النخبة في المجتمع الجزائري:**

لا شك بأن أي مجتمع أو شعب ومن خلال تطوره وتقدمه إنما يمر عبر مسار تاريخي و عبر مراحل متعددة وهكذا فإن تشكل المجتمع الجزائري عامة وتشكل حقله الثقافي إنّما مرّ هو الاخر بمراحل و التي تأثر فيها بالحضارات الاخرى بدءا بالحضارة الفينيقية ومرورا بالفتح العربي الإسلامي ووصولا الى الاستعمار الفرنسي وختاما بالعولمة الكونية، كما أن التاريخ يخبرنا بأن الفينيقيين الذين عمّروا في شمال إفريقيا تركوا مؤلفات في الزراعة والهندسة وفنون التجارة والعمران...الخ، أما الرومان فقد تركوا ورائهم معالم حضارية مختلفة غير أن أفضل ما قدموه يتمثل في أعمال القديس "سانت اوغستين" ذو الاصول الجزائرية والذي يعد أحد أقطاب الأنتيلجنسيا في علم اللاهوت المسيحي، كما لا ننسى جهود الفاتحين العرب المسلمين الذين عملوا على تأسيس المدن والمساجد والكتاتيب وذلك من أجل نشر التعليم ومبادئ الدين الاسلامي الحنيف للسكان الأصليين للبلاد، كما أن صناعة العلم والعلماء والنخب قد عرفت انتشارا كبيرا في عهد دولة الاندلس و دول المغرب الاسلامي (الفاطميين، الموحدين، المرابطين) حيث عرفت علماء موسوعيين مثل: ابن رشد، ابن خلدون،...الخ، وغيرهم كثير. ومع انحطاط دول المغرب الاسلامي وسقوط دولة الأندلس والدولة العثمانية فيما بعد والتي أدت الي ظهور الحركة الاستعمارية في العالم ووقوع الجزائر تحت نير الاستعمار الفرنسي قامت النخب القيادية الدينية بشن مقاومة شعبية شرسة لمواجهة هذا الغزو بقيادة كل من الأمير عبد القادر الجزائري، الشيخ الحداد، الشيخ المقراني...الخ.

وكرد فعل على هذه المقاومة الشعبية عملت سلطة الاستعمار على تدمير البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعب الجزائري، حيث أنها ركزت على محاربة السلطة الدينية والعلمية وزعمائها الروحيون ومؤسساتها من زوايا ومساجد ومدارس وذلك من أجل إشاعة الخرافات والجهل وبث الروح الانهزامية في الناس، وكان من نتيجة هذه السياسة استشراء الجهل والفقر، والأمراض والتخلف. ولقد بقيت الأمور على هذا الحال الى أن تأسست جمعية العلماء المسلمين بزعامة العلامة "عبد الحميد ابن باديس" بعد مرور زهاء قرن على استعمار فرنسا للجزائر، حيث شرع أعضاؤها في اعلان الحرب على الخرافات والبدع والأفكار التي كانت ترسخ المقولة الشائعة" بأن الاستعمار ما هو الا قضاء وقدر كما عملت على نشر التعليم الديني الصحيح والحفاظ على مقومات الهُوّية الجزائرية (الدين، اللغة، التاريخ)

بالإضافة إلى تنوير المواطنين وتشجيعهم على رفض الاستعمار و تهيئة الشعب للثورة على الاستعمار الذي سبب هذا الوضع .

إن جمعية العلماء المسلمين ستكون مسؤولة فيما بعد على ظهور فصيل نخبة مثقفة ذات توجه شعبي ووطني يسعى إلى بعث أمجاد الحضارة العربية الاسلامية وهو لا يزال متواجدا يؤثر في مجريات الحياة العامة وفي بعض مراكز القرار الوطني. أما الفصيل الثاني للنخبة الجزائرية فقد ساعدت على ظهوره المدرسة الفرنسية إبان احتلال فرنسا للجزائر، ففي البداية سعت السلطة الاستعمارية الفرنسية إلى إيجاد طبقة من الوسطاء بين الاحتلال و عامة الشعب الجزائري يشترط فيهم إتقان اللغتين الفرنسية و لغة الأهالي (اللغة العربية مع الدارجة) وهكذا فقد تولت المدرسة الفرنسية تعليم و تكوين مجموعة قليلة العدد من الشبان الجزائريين والذين أطلق عليهم اسم "المدرسيين les Médirsiens " .( كبار، 2014، ص122).

**ثالثاً- تطور العمل الجمعوي النخبوي بالجزائر:**

لقد عرف المجتمع الجزائري قبل مرحلة الغزو الفرنسي حضور الأتراك العثمانيون، والذي كان لتواجدهم تأثير كبير في طبيعة الفواعل التي تتحرك على مستوى المجتمع الجزائري، خاصة إذا علمنا أن حضورهم اتسم بهيمنة شبه مطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد، معتمدين في ذلك على القوى المحلية من شيوخ القبائل ورجال الدين، فكان حضور القبيلة، الزوايا، المساجد، الأوقاف شبه كليّ في حياة المواطن الجزائري ولو بصفة غير مؤطرة، هذه القنوات التي لطالما كانت بمثابة الوسيط بين الحاكم ورعيته من خلال الأدوار التي كانت تقوم بها والتي لازالت حاضرة في ذهنية الجزائري اليوم رغم بروز الجمعيات كوسائط للدولة الجزائرية الحديثة، ولعل أبرز وظائفها (لطاد، 2011، ص 38).

- رعاية شؤون الفقراء والمحتاجين.
- تمكين المستضعفين من حقوقهم ورعاية شؤون القصر والعجزة.
- تمويل صيانة المرافق العامة.
- رعاية العائلة الجزائرية وتعزيز تماسكها.

وقد استمر هذا الوضع إلى غاية إنشاء أول جمعية رياضية في عهد الغزو الفرنسي من طرف سكان الأهالي بمدينة معسكر وبالضبط سنة 1912 لتعرف تزايدا معتبرا منذ منتصف الثلاثينات إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتليها بعدها مرحلة اندلاع الحرب التحريرية أين عرف العمل الجمعوي دلالة أخرى شعارها الأول تحقيق الاستقلال تحت راية جبهة التحرير الوطني ما ساهم في إنشاء جمعية الطلبة المسلمين، وجمعية التجار والحرفين، (بياضي، 2012-2011، ص 84)، هذه الانفراج شهده العمل الجمعوي في هذه الفترة تم تقنينها بعد الاستقلال مع أول دستور وضعه المشرّع الجزائري دستور سنة 1963 حيث نص في مادته رقم 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 19)، لكن ما يجب الإشارة إليه هنا في هذه المرحلة بالذات مواصلة المشرع الجزائري العمل بالقانون الفرنسي 1901 إلى غاية سنة 1971، أين تم استصدار أول

تشريع جزائري يبين وينظم العمل الجمعوي وهو الأمر 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 والذي يحتوي على خريطة كاملة حول عملية تأسيس الجمعيات واشتغالها في الميدان، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديسمبر 1971)، ولعلّ ما شدّ الانتباه ضمن محتويات هذا الأمر هي المادة رقم 23 والتي نصت صراحة بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني، مما طرح العديد من الالتباسات حول مبدأ الاستقلالية والطوعية اللذان يُعتبران عماد أي نضال جموعي فعال.

هذا التوجه والتضييق من طرف السلطة على الفاعلين الجمعويين عرف استمرارية في النهج، حتى بعد إلغاء الأمر السابق والمعدل في 7 جوان 1972 والذي سمح بتأسيس الجمعيات، على "أن تكوين أي جمعية قبل أن يحصل قانونا لا بد من أن يحصل على موافقة ثلاثة جهات رسمية من الوزارة الوصية على النشاط (الوالي، الممثل المحلي لوزير الداخلية، ووزير الداخلية). ( زياني، 2007، ص 36)، إذن في مقابل هذا الحق في التأسيس تم منح الإدارة على اختلاف مستوياتها هامش واسع للمناورة، سواء من خلال رفض تسليم التصريح أو مراقبة جهات تمويلها، مما ساهم في عدم استقلالية هذه الجمعيات، والحفاظ على منطق الحزب الواحد كفاعل أساسي في المجتمع.

هذه السياسة اتجاه الجمعيات عرفت تغيرا ولو طفيفا بفعل الحراك الذي عرفته الجزائر في أكتوبر 1988، والذي تمخضت عنه إصلاحات سياسية ترجمت فيما بعد في دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر نهجا وإيديولوجية مغايرة تماما للإيديولوجية السابقة عقب الاستقلال، أين تم تبني التعددية كخيار أساسي، ومنح بعض الضمانات لتشكل مجتمع مدني قوي وفعال، من خلال نص المادة 40 ( حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال وسيادة الشعب) (أعراج، 2011، ص 116)، ليليه بعده صدور قانون 31-90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذي يحدد ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر، والذي جاء لتتويج التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو التعددية، هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير في بروز ترسانة من الجمعيات، وهذا لما كان يحمله من ضمانات، لعل أبرزها:

- كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.
- تبسيط إجراءات التأسيس.
- وحدة المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات. (بصيري، 2007-2006، ص ص110-111).

إلا أن ما يميز تجسيد هذه الضمانات هو الطابع البيروقراطي للعلاقة التي تجمع هذه الجمعيات كجزء من المجتمع المدني مع السلطة الوصية، فهناك بيروقراطية كثيرة في مقابل فاعلية قليلة وذلك يُستشّفى من خلال العمليات الإدارية الكثيرة والمطولة، كالالتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل، وهو ما تتضمنه المادة 18 من القانون السابق، كما أن الإحصائيات تثبت حقيقة واحدة وهو أن الهاجس الذي يحكم الجمعيات الجزائرية متعلق بالأساس بكيفية الحصول على المقر والتمويل، ناهيك عن تلك الرقابة الشديدة للسلطة عليها، والتي نجد تمثلها

على مستوى المادة رقم 17 التي تنص: "على أنه يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن، ضف إلى هذا كلّه أنّه على الرغم من أن القانون يحمل اعترافا للجمعيات بإمكانية استفادتها من وضعية ذات نفع عام والتي تتيح لها الحصول على مساعدات وهبات خاصة، إلا أن الواقع أن هذا الامتياز لم تستفد منه سوى جمعيتان وطنيتان كبيرتان وهي الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية، هذا النسق في التعامل استمر رغم مجيء دستور سنة 1996، والتغيير الذي استعمله المشرع في خطابه للجمعيات، من خلال التعامل معها كحركة جمعوية متكتلة، وفقا لمادته 43 بعد أن كان يتعامل معها سابقا كجمعيات منفردة.

هذه العراقيل كلّها جعلت المشرع الجزائري في إطار استكماله للإصلاحات السياسية التي دعى إليها الرئيس في خطابه مارس 2011، يُقر بمجموعة من الإصلاحات، مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذا الجمعيات، هذه الأخيرة التي تم استحداث قانون جديد لها، عُرف بقانون 06-12 المؤرخ في 12 يناير 2012.

**رابعاً- ممارسة المواطنة من خلال الفعل الجمعوي النخبوي:**

الجمعية كتنظيم اجتماعي: التنظيم الاجتماعي بلغة جورج لاباساد، هو وحدة اجتماعية مصطنعة، أي مؤسسة اجتماعية وثقافية أبدعها الإنسان لحاجاتها و يأخذ مفهوم التنظيم دلالتين في نظر جورج لاباساد : فهو يشير من جهة إلى مجموعات عملية مثل المصانع، النقابات، الجمعيات المختلفة: أي الجمعات التي تتبع أهدافها مثل إنتاج الخيرات وتوزيعها، تكوين الناس أو تدبير شؤونهم...إلخ، والملاحظ أن هذا المعنى ينطبق على الجمعيات باعتبارها كيانا عمليا، ينتجه أفراد من أجل تحقيق أهداف معينة، ويشير التنظيم من جهة أخرى إلى السلوكات الاجتماعية وبعض السيرورات الاجتماعية المتمثلة في: فعل تنظيم هذه الأنشطة المتنوعة، والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الجماعية (الإنتاج، التربية، التوزيع..)، وإدماج أعضاء متعددين داخل وحدة منسجمة، كما يرى جورج لاباساد بأن التنظيم هو عبارة عن سلوك اجتماعي موجه لتحقيق أهداف محددة، لكن ما أن ينشأ التنظيم، حتى تنبثق داخله ميكانيزمات خاصة، تعبر عن حاجاته ولاسيما الحاجة إلى أن يحافظ على ذاته.

يتنامى دور الجمعيات مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، ولمّا كانت هذه الاحتياجات حقّ من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، كان لابد من توسيع المجال أمام جمعيات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخيرات التي تكتنزها.

إن الفعل الجمعوي اليوم أضحى مقترنا بالفعل التنموي والحديث عن أي استراتيجية تنموية إلا ويتم استذكار الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات، فالبعض يرى فيها أنها بمثابة "فاعل اجتماعي

والفاعل في قلب هذا الإطار التحليلي الذي يقترحه Grozier و Friedberg فهو قد يكون أفراد أو مجموعات يمتلك قدرات تمكنه بهذا القدر أو ذاك على تحديد أهدافه له موارد قادر على تعبئتها من أجل تحقيق تلك الأهداف، نقول أنه يتبع استراتيجية عقلانية لتحقيق أهداف معينة، بدون الانحياز إلى الفردانية المنهجية التي ترى في الإنسان كائن عقلاني بشكل كامل ومع تجاوز للواقعية الشمولية le réalisme totalitaire التي ترى في الأفراد متحكم فيهم من طرف أشكال من المنطق الاجتماعي التي تتجاوزهم، فالجمعيات ينظر إليها كفاعل اجتماعي acteur social تنخرط في شبكة من العلاقات الاجتماعية، وأن دورها مُكمّل لعمل الدولة في تنفيذ السياسات الاجتماعية لمحاربة الإقصاء والتهميش والفقر وتجسيد المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع وبلورة البرنامج والمشاريع، وأنها تعتبر قوة اقتراحية مهمة في أي عمل يتوخى معالجة المسألة الاجتماعية، وهي بمثابة الوسيط بين الدولة وأجهزتها الإدارية وبين السكان، وتلعب كذلك دورا في تأطير المواطنين وتأهيل النخب المحلية، سواء كانت فئة أو طبقة تقوم بدور الوسيط في عملية التكوين والتفكير وتنوب عن الباقين.

مجالات ممارسة المواطنة من خلال عمل الجمعيات:

هناك ثلاثة مجالات تمارس ضمنها المواطنة في إطار العمل الجمعوي:

- توفير الخدمات: وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها جمعيات المجتمع المدني.

- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال تعمل على تقوية القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

- المساهمة في رسم السياسات والخطوط العامة على المستويين الوطني والمحلي من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه، يقوم هذا النوع من جمعيات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية:

- الرصد والمراقبة، بحيث حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حقّ من حقوق المواطن.

- المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر والأفراد.

- الضغط وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها.

- تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

وقد توجهت الحركة الجمعوية إلى العمل التنموي وذلك للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان إلى جانب الدولة و كان انخراطها في التنمية ليس فقط على مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجيات، وإنما أيضا على المساهمة في التشغيل وإشاعة سلوكيات وقيّم جديدة، وقد تعددت مجالات تدخلها من تقديم القروض الصغرى ومحاربة الأميّة وتشجيع التمدرس ومساعدة

الطفولة في وضعية صعبة والمحافظة على البيئة وتوفير التجهيزات الأساسية والعمل على تنمية نشاط النساء الاقتصادي.

وعموما فدور جمعيات المجتمع المدني يكمِّل أدوار القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمواطن، في عملية تحقيق التنمية للساكنة، وإدامة تلك التنمية وضمان استمرارية منطلقاتها وأهدافها للرفع من مستوى الأفراد، وذلك بالحرص على إيجاد حلول موضوعية لمعضلات تنموية مثل الفقر، وذلك عبر دعم الخدمات الحاجيات الأساسية المختلفة التي يحتاجها المجتمع وترتبط بها أسس تطوره.

ومن هذه الأسس الثلاثة يمكننا استخراج ثلاثة مبادئ تؤطر ممارسة المواطنة ضمن النشاط الجمعوي وهي:

- مبدأ الاختيار مبدأ التطوع، مبدأ المشاركة.

- **مبدأ الاختيار:** لا وجود لعمل جمعوي دون وجود حرية في الاختيار، وهي فعل ذاتي يمارسه الفرد من أول لحظة يلج فضاء الجمعية سواء أتاها عن محض إرادته أو بإيعاز من الأولياء أو الأصدقاء أو من الدعاية ووسائل الاتصال أو من باب الفضول.

ففي كل الحالات يكون حرا في أن يستمر إن هو وجد ما يرغب فيه أو ما يلبي له حاجاته، وإما ينسحب أو ينقطع عن التردد على الجمعية وعلى أنشطتها ومسألة الحرية في الاختيار لا تتعلق فقط بلحظة الانضمام إلى الجمعية، بل هي سارية المفعول في كل أنواع وأشكال الممارسة الجمعوية، لأنها تتطور في حالتها الفردية عند الانضمام لتصير مبدأ عاما يهم علاقة الفرد العضو مع باقي الأفراد/الأعضاء المكونين للجمعية، ومع باقي منتوجها السلوكي العلائقي الداخلي والخارجي ومع منتوجها الأدبي والتنشيطي، وهو أمر ذو أهمية في ارتباط العضو بجمعيته، إذن إن الحرية هنا ليست شعارا جافا بل هي ممارسة وتربية وسلوك وحتى في مجالات اختلاف الرؤى ما بين الأعضاء حول قضية من القضايا فإنّ هذا المبدأ يحفظ لكلّ حقّه في الاختلاف وفي الاعتراض وبما أن العمل هو جماعي فإن تعريف الاختلافات و التناقضات ليس بحجبها أو كتمانها بل بوضعها في إطارها الحقيقي والتعامل معها على أساس أنها ظاهرة صحية لأي عمل جماعي فلكلّ جماعة طريقتها الخاصة في تدبير اختلافاتها وتناقضاتها تبعا لطبيعة قوانينها الأساسية والداخلية والتي يكون حولها اتفاق جماعي بعد أن يطّلع عليها كلّ وافد على الجمعية.

- **مبدأ التطوع:** إنه المبدأ الذي يميز العمل الجمعوي عن باقي الأصناف التربوية الأخرى انطلاقا من مبدأ الحرية في الاختيار تأتي عملية التطوع الموسوم بها العمل الجمعوي بشكل يجعل الفرد العضو ينخرط في الممارسة الجمعوية بكل تلقائية، والتطوع سلوك ينبع من ذات الفرد ومن ثقافته وحضارته ويترجم في الممارسة الجمعوية من خلال أنشطتها العادية أو الإشاعية والخدماتية وكذلك من خلال طبيعة تسيير وتدبير شؤونها، فالكلّ متطوع داخل الجمعية، فالمقابل المنتظر هو أن يرى كل متطوع جمعيته تحقق أهدافها ومشاريعها ويكون لها وجود متميز داخل المجتمع، الشيء الذي يقوي حسّ وحب الانتماء إليها.

وسلوك التطوع لا يقتصر عند الفرد العضو فقط على ممارسته الجمعوية بل يشمل كل سلوكاته المجتمعية كبيرها وصغيرها وأينما وجد، لأنه سلوك مدني متميز يجعل الإنسان أكثر اندماجا وأكثر مبادرة من غير لأنّه يضع الصالح العام دائما نصب عينيه.

- **مبدأ المشاركة:** فإذا كان مبدأ التطوع يتم بطريقة عضوية وتلقائية فإن مبدأ المشاركة ينطلق من ضرورة وجود وعي بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة ومدققة في الزمان والمكان، وفي أهدافها وفي وسائل إنجازها، وهي ليست مشاركة كمية جماهيرية عرضية بل هي مشاركة كيفية ونوعية تفترض وجود التزام بنوعية العمل المطلوب.

ولرفع كل لبس فالالتزام هنا لا يعني أي تضارب مع مبدأ الحرية الذي انطلقتا منه بل هو مؤطر لكلّ ممارسة جمعوية تكوينية لأنه مبني على وجود وعي مسبق بطبيعة المهام المطلوب إنجازها، وهذا الوعي نابع من طبيعة ثقافة الجمعية ومن طبيعة فلسفة تعاملها الداخلي والخارجي، فليست هي أوامر فوقية تنزل للقاعدة للقيام بها وإنجازها دون حوار أو مناقشة.

ففعل المشاركة يأخذ أبعادا كثيرة ومتنوعة يتعدى الفعل الآتي لممارسة الأنشطة لأنه يتصل بتحريك ذات الفرد العضو وإخراجها من فردانيتها ومن سلبيتها إلى مساهمتها في الفعل الجماعي انطلاقا من الممارسة الجمعوية العادية أو الاستثنائية والخدماتية إلى المشاركة الفعلية في الحركية المجتمعية المساهمة في الفعل المدني العام وخاصة بالنسبة للشباب حيث يتمرسون على المشاركة المدنية التي تجعلهم أكثر إيجابية وتضعهم على سكة تحمّل المسؤولية وعلى إثبات نضجهم الاجتماعي.

كما أن التزام الفرد العضو حينما يُقبل على المشاركة في أي فعل أو نشاط، يعني أنه أصبح منتجا وليس مستهلكا لما يقدم له، فحينما يناقش ويبدي رأيه. ويسجل ملاحظاته وتحفظاته أو يعلن اعتراضه يكون يمارس استقلاليته في الرأي وحينما يلتزم بعد ذلك بالقيام بما يطلب منه أو بما هو مسؤول عنه فإنما يظهر على نضجه وإيجابيات على أن هذه التربية الجمعوية بأسسها وبمبادئها إنما هي تربية على الديمقراطية تربية على التعامل مع الآخر وقبوله وتربية على النقد وعلى الحوار وعلى الاعتراف بالخطأ وبتقديم النقد الذاتي وعلى الإيمان بجدية وأهمية العمل الجماعي والتعاون والتنسيق مع الأطراف الأخرى المساهمة في الفعل الاجتماعي باختلاف مشاريعها وتخصصاتها.

في الأخير يمكن القول أن الهدف من العمل الجمعوي عند رواده وممارسيه مرتبطة بنشر القيّم الأخلاقية وتكوين الشباب وتأهيله للمساهمة في تنمية الوطن وجعله عنصرا فاعلا في مجتمعه متشبعا بروح الوطنية، واعيا بدوره مدركا لمسؤولياته حتى يكون مواطنا صالحا لنفسه ولوطنه.

## الخاتمة:

بعد أن أصبح المواطن يشكل محور عملية المواطنة وما يستحضره ذلك من حتمية قدرته على المشاركة بفعالية واستمرارية، ولعلّ هذا الدور أصبح لصيقا أكثر بجمعيات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، على اعتبار أنها تحمل في داخلها مجموعة من القيّم يمثلها جميع أعضائها وعلى الفئات التي تستهدفها في المجتمع ككلّ، من مثل: قيّم الشراكة، التضامن، احترام الرأي الأخر، خدمة الصالح العام،

التسامح وكذا التداول و غيره، هذه القيّم التي تُشكل في مجموعها قاعدة صلبة لأية عملية انتقال قيّمي على مستوى المجتمعات، والتي يعتبر المجتمع الجزائري أحدها، تعمل الجمعيات على سرعة تجذيرها على مستوى الوعي الفردي بما يكفل انتقالا صحيا وحقيقيا ينتج في الأخير مجتمعا متقدما ويحقق الرفاه الاجتماعي فيما بعد.

## مراجع المقال:


1- Jurgen, Habermas.(1977). Droit et démocratie, Entre faits et normes ,Paris ,Gallimard.

2- La société civile en Amérique Latine , et au Caraïbes, Rapport préparé par l'instituto de relationes, Europeo-Latinoamericanas (IRELA) à l'intention du comité économique et sociale Européen (CES) introduction..

3- Longstaff, S.A. (1998). Democratic Education and the Curriculum Safety - net : a tantalising illusion ?, Journal of Philosophy of Education, Vol. 23, No. 1.

**4-** ابن منظور. (1968). لسان العرب، ج 4،ج 6، القاهرة: دار المعارف.

**5-** أحمد، صدقي الدجاني. (1999). مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث.

**6-** أعراج، سليمان.(2011). موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية- الجزائر، جامعة الجزائر.

**7-** آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية، أعمال الندوة الفكرية التي أقيمت في فرع النمسا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الفترة من 28-30 سبتمبر 1990. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991.

**8-** الأمل. (2002). نشرة تصدر عن جمعية الألفية الثالثة رقم 18 عدد خاص حول ثقافة الجمعيات.

**9-** بدوي، أحمد زكي.(1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان.

**10-** بوتومور. (1988). **الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة، محمد الجوهرة وآخرون، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

**11-** بياضي، مجي الدين.(2011-2012). المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورها في التنمية السياسية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر.

**12-** جمال، بصيري.(2006-2007). واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي_ دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر.

**13-** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(1963). دستور 1963، المادة.19.

**14-** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(1971). الأمر رقم 79-71 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.

**15-** خير الدين، عبد اللطيف محمد.(2005). اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

**16-** ذبيان، سامي وآخرون. (1990). قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

**17-** رضوان، أبو الفتوح.(1960). التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها) المؤتمر الثقافي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة.

**18-** سكران، محمد.(2010). التربية وتنمية ثقافة المواطنة، مجلة رابطة التربية الحديثة، السنة الثالثة، العدد الثامن.

**19-** السيد، يسين.(2005). الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، ط 1، القاهرة: دار ميريت.

**20-** السيد، عبد الفتاح جودة وإسماعيل، طلعت حسينى. (2010). دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 66، الجزء الثاني.

**21-** صالح، زياني.(2007). تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.

**22-** عاطف، الغمري.(2007). المواطنة والهوية الوطنية، **جريدة الأهرام المصرية**، العدد 43920.

**23-** عبدالله، كبار.(2014).النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر- قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة-، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة ورقلة.

**24-** علي أسعد، وطفة.(2003). نسق الانتماء الاجتماعي وأولوياته في المجتمع الكويتي المعاصر: مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي في الكويت، العدد 108.

**25-** علي خليفة، الكواري.(2001). مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، عدد 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

**26-** علي خليفة، الكواري.(2004). **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي ( 30)، ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

**27-** فوزي، بوخريص.(1968). مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق 2013.

**28-** الكواري، علي. (2001). المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

**29-** لاشين، محمد عبد الحميد والجمال، رانيا عبد المعز.(2010). رؤية عالمية لمعايير المواطنة في التعليم، النموذج الأوربي، المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة (تطوير التعليم في الوطن العربي)، كلية التربية جامعة بنى سويف.

**30-** لطاد، ليندة.(2011). المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول، المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية- الجزائر، جامعة الجزائر.

**31-** محمد، غيث(1995). قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

32- محمد، نبيل الشيمي.(2 سنتمبر2010). النخبة في العالم العربي،دراسة وصفية شبكة الحوار المتمدن،العدد 3113. استرجعت في تاريخ 12-04-2014 على الساعة 15:30 من http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=227805.

**33-** محمد، جسوس.( 18 يوليوز2002). سؤال العمل الجمعوي. جريدة الاشتراكي، العدد 6916.

**34-** مدكور، إبراهيم وآخرون. (1975). معجم العلوم الاجتماعية، اشرف على إخراجه مجمع اللغة العربية بالاشتراك مع مركز تبادل القيم الثقافية ومنظمة اليونسكو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

**35-** الموسوعة العربية العالمية.(1996). مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.

**36-** نافع، عبد المنعم عبد المنعم. (2005). وعى طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 50.

**37-** نجلاء، عبد الحميد راتب.(1999). الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، القاهرة: مركز المحروسة للنشر.

**38-** نعمان عباسي، الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي الجزائري.الباحث الاجتماعي، عدد 10، سبتمبر 2010، ص 116.